

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9807

الأربعاء، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة كارتى	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إرمين
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد تيجان
	الصين	السيد تشن يونغ تشاو
	غيانا	السيدة رودريغيز - بيركيت
	فرنسا	السيدة ماير
	مالطة	السيدة كاسار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



24-39438 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها السفير جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير هوانغ.

السيد هوانغ (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة 3 (أ) 4 من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، خلال الفترة من 12 أيلول/سبتمبر إلى اليوم.

خلال تلك الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وأضافت فردين إلى قائمة جزاءات القرار 1591، وتلقت التقرير الفصلي المستكمل الثاني لفريق الخبراء المعني بالسودان.

في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، ووفقا للفقرة 5 من القرار 2664 (2022)، قدم ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إحاطة إلى اللجنة بشأن إيصال المساعدات المنقذة للحياة وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في السودان. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اللجنة أيضا بأنه لم يتلق أي تقرير عن تقديم أو تجهيز أو دفع أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أخرى لأفراد أو كيانات مدرجة في قائمة الجزاءات أو معروف أنهم

استفادوا منها، ولا عن حالات تحويل للمعونة من قبل أفراد أو كيانات مدرجة في قائمة الجزاءات أو معروف أنهم استفادوا منها، في إطار تقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية وفقا للقرار 2664 (2022). ولم يستبعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية احتمال استفادة هؤلاء الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات بشكل غير مباشر من حالات قائمة لتحويل المساعدات. كما أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اللجنة عن عمليات إدارة المخاطر وعمليات العناية الواجبة المعمول بها.

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا (SC/15918) بشأن تلك المشاورات غير الرسمية.

وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أدرجت اللجنة اسمي شخصين - عبد الرحمن جمعة برك الله وعثمان محمد حامد محمد - في قائمة الجزاءات بسبب انخراطهما في أعمال أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في دارفور، بما في ذلك أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ويخضع كلا الشخصين لتدابير الجزاءات المحددة الهدف، عملا بالفقرة 3 (ج) من القرار 1591 (2005). والبيان الصحفي والموجز السردى لأسباب إدراجهما متاحان على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره الفصلي المستكمل الثاني إلى اللجنة. وأطلع الفريق اللجنة على مستجدات الوضع في دارفور.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الغرض من نظام الجزاءات هو المساهمة في إحلال السلام في دارفور. ولا تزال لجنة القرار 1591 ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد هوانغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

الكوارث، من الضروري أن تعمل جميع الجهات الفاعلة، بالتنسيق مع الحكومة السودانية، بحسن نية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وتنفيذ تدابير الحماية للمدنيين.

ثانياً، يجب اتخاذ موقف أقوى ضد الجهات الخارجية التي توجج النزاع. ولضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومنظم، يجب محاسبة الجهات الخارجية التي تمول وتسليح أطراف النزاع. ويجب على من لهم نفوذ على الأطراف أن تستخدمه لتشجيع السلوك المسؤول والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لحظر الأسلحة المفروض على دارفور، عملاً بالقرار 1591 (2005).

ثالثاً، هناك حاجة إلى عمليات تفاوض ووساطة أكثر تنسيقاً. وتعتقد المجموعة بقوة أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق قوي لجهود الوساطة، سواء كانت دولية أو إقليمية، مع الحفاظ على الأدوار المحورية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على ضرورة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة باستمرار على تحقيق المصلحة الفضلى للسودان والشعب السوداني وتعزيز استقرار ورفاه البلد وشعبه والامتثال عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة الهشة أصلاً في البلد.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان. السيد محمد (السودان): أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الحالي، متمنياً لكم التوفيق في أداء مهامكم. كما أشكر السيد رئيس لجنة العقوبات المنشأة بموجب القرار 1591 (2005) على إحاطته الدورية.

لقد اختتم السيد رئيس لجنة الجزاءات تقريره بالإشارة إلى أن "الهدف من نظام الجزاءات هو الإسهام في تحقيق السلام في دارفور". ومع تقديرنا لهذا الهدف، إلا أن تحقيق السلام في دارفور، بل وفي السودان بأسره، يتطلب جهوداً أكثر جدية وفعالية من مجرد عقد اجتماعات دورية. إن الواقع الراهن في دارفور يكشف بوضوح عن وجود دول تعمل بصورة متعمدة على خرق نظام الجزاءات المفروض

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وموزمبيق وسيراليون وبلدي، غيانا (A3+).

تشكر المجموعة السفير جونكوك هوانغ على عرضه الموجز لعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، خلال الفترة من 11 أيلول/سبتمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، وتؤكد من جديد دعمها المستمر ومشاركتها البناءة في عمل اللجنة. كما تؤكد من جديد التزامنا بالسلام الدائم في السودان. ونشدد على الحاجة الملحة لضمان نهاية فورية لهذا النزاع الذي طال أمده، وإعطاء الأولوية للحوار بين الأطراف من أجل حل خلافاتها واحترام وحماية رفاه المدنيين.

وترحب المجموعة بإعلان برنامج الأغذية العالمي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عن وصول المساعدات إلى شمال دارفور، ولا سيما المساعدات الغذائية التي وصلت إلى مخيم زمزم للنازحين حيث تأكدت المجاعة في آب/أغسطس. كما نحيط علماً بافتتاح ممرات جوية جديدة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في ولاية جنوب كردفان ودنقلا في السودان. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأن هذه الجهود ضرورية للتخفيف من المعاناة الإنسانية في السودان والتي تعزى إلى جملة أمور منها انعدام الأمن الغذائي الحاد وأزمة النزوح غير المسبوقة وتأثير الفيضانات الشديدة التي شهدتها المنطقة مؤخراً. ونكرر دعوتنا إلى مواصلة هذه الجهود. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في السودان في ظل إفلات صارخ من العقاب، وندعو الأطراف المتنازعة إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وإذ ننظر في عمل اللجنة في عام 2024 ونتطلع إلى مواصلة التفاعل الهادف في عام 2025، تود المجموعة التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، هناك حاجة إلى استمرار وصول المساعدات الإنسانية. إن السودان أحد أكبر خمس بؤر جوع في العالم. ولتجنب وقوع المزيد من

إلى أن هذه الشركة معروفة بتورطها في مثل هذا النوع من الأنشطة، على النحو الذي أثبتته تقارير فرق الخبراء في السودان وليبيا وغيرها.

ثانياً، لم تكتفِ الإمارات في عدوانها على السودان بتجنيد المرتزقة من دول الساحل ومن دول مجاورة للسودان لنشر الإرهاب وقتل المدنيين، بل عمدت إلى تجنيد مرتزقة من كولومبيا للقتال في دارفور. وقد تمكنت الأجهزة المختصة السودانية من ضبط أدلة ووثائق تؤكد مشاركة المرتزقة الكولومبيين بعد أن نصبت كميناً لقاطلة قادمة من جنوب ليبيا محملة بإمدادات عسكرية لميليشيا الدعم السريع. ونشير إلى أن الحكومة الكولومبية قدمت اعتذاراً رسمياً للسودان عن مشاركة مواطنيها في هذه الأعمال العدائية.

ثالثاً، يرحب السودان بالخطوات الإيجابية التي تتخذها بعض الدول لمواجهة التدخل الإماراتي السافر في السودان. وفي هذا السياق، نشتم مشروع القرار المشترك الذي قدمه السيناتور كريس فان هولدين إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، وكذلك مشروع القرار المماثل الذي قدمته النائبة سارة جاكوبس إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة، والذي يهدف إلى وقف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الإمارات. نأمل أن تسهم هذه الخطوات في وضع حدّ للدور الإماراتي التخريبي وحثها على التصرف بمسؤولية ووقف دعمها لميليشيا الدعم السريع التي تمتلك سجلاً مروعاً في ارتكاب الجرائم ونشر الإرهاب.

إن السودان يجدد التزامه بالعمل مع الأمم المتحدة المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور وفي كافة أنحاء البلاد. ونأمل أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ خطوات حازمة وفعالة لضمان وقف العدوان الإماراتي ونتائجه الكارثية على الشعب السوداني وأمنه واستقراره.

رفعت الجلسة الساعة 15/25.

من قبل مجلس الأمن، وتقوم بأعمال وتصرفات عدوانية ضد السودان وشعبه، بما في ذلك تقتيل وتشريد المواطنين في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وكما هو معلوم لديكم، فإن دولة الإمارات هي التي تتسبب بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار ليس في دارفور وحدها، بل في كافة أنحاء السودان، وذلك من خلال رعايتها السافرة لميليشيا الدعم السريع التي ترتكب جرائم منهجية وواسعة النطاق بحق المدنيين، وتعمل على تدمير البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة. إن الدعم الإماراتي لميليشيا الدعم السريع أصبح يشمل أسلحة ومعدات عسكرية مصنوعة في بعض الدول الأعضاء بهذا المجلس، ومن بينها دول دائمة العضوية.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاث نقاط أساسية؛

أولاً، خلال الأسابيع الماضية، صعّدت الإمارات من عدوانها على السودان عبر استخدام طائرات مسيرة استراتيجية تنطلق من مطار أم جرس في تشاد لضرب أهداف داخل الفاشر ومدن سودانية أخرى هي شندي وعطبرة ومروي، وهي طائرات مسيرة لا تتابع إلا وفق اتفاقيات وبروتوكولات أمنية بين الدول. كما قامت الإمارات بتزويد ميليشيا الدعم السريع بمسيرات مقاتلة مصنوعة في صربيا ودول أخرى، يتم استخدامها في هجمات على معسكر زمزم للنازحين قرب الفاشر، كما تم استخدامها يوم أمس في تنفيذ هجمات عشوائية على أم درمان أودت بحياة 65 من المدنيين الأبرياء. وتشير معلوماتنا إلى أن خبراء إماراتيين يدرّبون أفراد الميليشيا على تشغيل هذه المسيرات في الإمارات وفي مواقع داخل السودان تحت سيطرة الميليشيا. ويتم نقل هذه المسيرات من الإمارات عبر شركة "فلاي سكاى" التي قامت طائراتها بتسيير نحو 50 رحلة جوية في الأسابيع الماضية لإمداد الميليشيا بالأسلحة والعتاد العسكري والطائرات المسيرة متوسطة الحجم. ونشير